من الصمود في وجه معاهدة « سالت ـ ٢ » وستحبط عملية تمريرها في مجلس الشيوخ . ذلك ان المسألة ليست مرهونة بارادة هذه القوى المعارضة او بمشاريعها السياسية والعسكرية . انما هي مرهونة اساسا بما تعترف به هذه القوى قبل غيرها من تقدم الاتحاد السوفياتي في مجال الاسلحة الاستراتيجية الى حد لا يمكن معه التعامل مع مسائل العلاقات الثنائية ولا العلاقات الدولية على الاسس نفسها التي كانت سائدة عندما كان للولايات المتحدة تفوق استراتيجي حاسم على الاتحاد السوفياتي . فضلا عن انه ليس من المسلم به لدى الجميع في الولايات المتحدة ان زيادة الانفاق العسكري (وخاصة على التسلح الاستراتيجي الباهظ) يمكن ان يخرج الولايات من ازمتها الاقتصادية الخطيرة ، خاصة اذا وضعنا في الحسبان اعتبارات المنافسة الاقتصادية ـ المتزايدة حدة بين الولايات المتحدة والدول الحليفة لها .

قد تجر معاهدة « سالت ـ ٢ » طريقها الى تصديق الكونغرس الاميركي . وعلى اثرها ستبدأ مباشرة المحادثات لتوقيع « سالت ـ ٣ » ـ وستكون هذه بمثابة نقلة نوعية في جهود الحد من الاسلحة الاستراتيجية على نطاق عالمي . ولكن القوى الداخلية في الولايات المتحدة التي تعارض هذا الاتجاه للتطورات الدولية ستجد دائما حججا امنية وايديولوجية واجتماعية تستند اليها في موقفها الرافض . وبمعنى اوضح فان ازدواج الرأي في الولايات المتحدة بازاء هذه المسألة قابل للاستمرار لامد طويل ، وبالتالي كان تعقيد عملية « سالت » قابل ايضا للاستمرار ، ليس فقط بسبب ازدواجية الرأي في الولايات المتحدة ازاء مسألة التوازن الاستراتيجي ، انما ايضا بسبب المؤثرات الخارجية على هذه المسألة : ابتداء من الثورة التكنولوجية ، الى حركة التحرر الوطني العالمية ، الى ازمة الرأسمالية العالمية .

توازن .. واختلال

مع ذلك فانه لا بد من التسليم بان لمفاوضات « سالت » درجة من الاستقلالية عن الاحداث والتطورات المحيطة بها ، على الاقل من زاوية كونها تدور في دائرة الدولتين العظميين وحدهما ، وحتى اذا توسعت مع بداية المحادثات حول « سالت ـ ٣ » لتشمل عددا من الدول الاوروبية (الغربية والشرقية) فانها ستبقى داخل اطار التفوق التكنولوجي لهذه الدول المعدودة وانعكاسات هذا التفوق على المشاكل الامنية للعلاقات بين « القوى الكبرى » . وبالتالي ـ وبقدر هذه الاستقلالية ـ تلعب مشكلة الثقة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي دورا خطرا في تكوين تصورات كل منهما ومدى استعداده للالتزام بما يتم التوصل اليه من اتفاقات ، وايضا مدى استعداده لتصديق التزام الطرف الآخر بها . وهنا لا بد من الاشارة الى ان كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد اكتسبا معرفة اكبر بكل منهما الآخر خلال السنوات العشر التي مضت منذ بدء محادثات « سالت » عام ١٩٦٩ . وهي معرفة كان جانب كبير منها ضروريا لتوصلهما الى الحد من الاتفاق الذي توصلا اليه ، سواء في « سالت ـ ١ » او « سالت ـ ٢ » .

وهكذا نستطيع ان نلمح صعودا في درجة الثقة المتبادلة بين الطرفين نتيجة لهذا « الفهم »